

«الرئيس السابق» جاراً في الحارة؟

شبلبي ملاط *

■ «عشر سنوات من الحكم كفى!»
قد يختلف تأويل ثورة ١٩٦٨ في فرنسا بحسب منحى المؤهل السياسي، أو عمره، أو الجيل والبلد الذي ينتمي إليه حين يتذكر هذه الأحداث والهزة السياسية العارمة في شوارع باريس وعواصم العالم في شهر ايار (مايو) ١٩٦٨. أما اليوم فلا أذكر من الشعارات الكثيرة - ومنها الطريف والأدبي - سوى هذا النداء، وكأنه سنة تاريخية كرز الدهر حقيقتها مراراً منذ غياب اعظم قائد فرنسي في القرن العشرين عن الساحة السياسية... فكاننا قبل الجنرال ديغول، بعد هوء العاصفة، ان هذا الشعار هو المغزى الاول لاحداث الـ ٦٨، فاستقال.

تكرست هذه السنة الديمقراطية القاضية بانهيار الحاكم عندما تقارب ولايته العقد، مرتين في الماضي القريب في أوروبا. فعلى رغم انتصار انتخابي واضح، لم ينجح الرئيس فرنسو ميتران، ولا نجحت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر، في تقادي «سنة ملل العقد» التي اشترك في اتخاذها الشعب والاحزاب الحاكمة نفسها عندما شارفت ولاية القائد عقدها الثاني. فشعبية الرئيس الفرنسي وشرعيته في تدهور مستمر، على رغم الغالبية الساحقة التي احرزها عام ١٩٨٨. أما رئيسة الوزراء البريطانية فقد انتهت ولايتها اندحاراً على مشارف عقد جديد من السلطة.

وكلما اذكر حماسي في الشباب اصعود اليسار الفرنسي في فرنسا، برئاسة فرنسو ميتران، يزداد انزعاجي للمناورات التي حاكها لتخلو ساحة حزبه من اي منافس وقت التجديد. واذ استشهدت اليوم بهذه السابقة، فبسبب حجم الاحباط تجاه رجل وضعناه نصب العيون في تطلعنا الى الحضارة الديمقراطية في العالم العربي. ويصيب جاك اتالي - وهو المفكر الذي رسب في ايسر امتحانات النزاهة - في امر واحد وأساسي حين يعترف بان أكبر خطأ سياسي ارتكبه رئيسه كان في إعادة ترشحه سنة ١٩٨٨. وأذكر اضطرابي في مكتب ادغار بيزاني اسابيع قبل الانتخابات، عندما كان مستشاراً للرئيس في القضايا الشرق الاوسطية قبل توليه رئاسة المعهد العربي لتأكيده إعادة صديقه ميتران ترشيح نفسه لسبع سنوات تالية.

فالحكمة الاولى حقيقة موضوعية: لا يجوز ادبياً، لأنه لا سبل لتحمله سياسياً، ان يبقى القائد في الحكم، مهما كانت الظروف، لمدة تتعدى العقد. والحكمة الثانية طابعها شخصي: لا يجوز الصمت عن صدى التجديد، مهما كانت الظروف، وبالأخص من هؤلاء الذين يكونون احتراماً خاصاً لرجل سياسي في الصدارة.

وما هذا المدخل إلا أسوة بظل سنة ملل العقد التي تطل على العالم العربي في محط أماله وقلبه النابض، بتجديد الرئيس المصري حسني مبارك لولاية ثالثة تدخله في العقد الثاني من الحكم.

انا است خبيراً في الشؤون المصرية، وأشارك الكثيرين في الوسط العربي اشتمزأهم وشجبهم التطرف والعنف الذي تمارسه بعض الجماعات المغلقة بالدين في امة اهلها طيبون فطرة ومزاجها السياسي فريد في وئامه واستقراره. وما التجديد للرئيس المصري مزيج الا بقدر الاحترام الذي اكنه لرجل تاريخه عظيم، فهو الذي فُتح على مصر، بسبب اسلوبه الديمقراطي، تطوراً نوعياً واحتراماً عالمياً أدنى، فيما أدنى، الى عودتها قطب الشرق الاوسط، وجعلها تقدم للامم المتحدة رئيسها الاداري وتطالب تكراراً بالتوسط من اجل السلام في المنطقة.

وما اضطرابي لهذا التجديد الا بحجم احترامامي لرجل حمل مصر، بعد الفراغ المؤسسي الذي فرضه اسلوب جمال عبدالناصر على جل البلدان العربية بمنطق الحاكم الاوحد، الى دولة المؤسسات ومنها الى دولة القانون. قد تكون المؤسسات عرجاء وقد يكون القانون متلعثماً في مصر، الا ان التجربة فيها رائدة، لا سيما في دور المحكمة الدستورية العليا لترسيخ أحكام الدستور، وانتعاش المجلس النيابي وعودته الى الصدارة، وهما المؤسسات اللتان اتاح لهما بعد نظر رئيس السلطة التنفيذية مدى واستقلالية لم تعرفه مصر من قبل في اية حقبة من تاريخها العميق.

وقد يجيب اصحاب الرأي المغاير، وهم كثيرون اليوم، بالنظرة «اللبرية». فالكل يعرف كيف ان الملك لير حمل مملكته الى الهلاك لأنه غادر الحكم قبل الاوان، والاوان كان في عالم شكسبير حقت الملك. فالملك مسؤول عن تقادي الفتنة، وهو مسؤول عن تحمل عبء الحكم وتبعته حتى الموت الذي كتبه له ربه. وفي حجة الفتنة، خاصة في الايام العصبية التي تعيشها مصر في ظل التطرف، قدر من الصواب لا يستهان به. وفي هذه الحجة ان استمرار الرئيس مبارك في الحكم، كما في رواية شكسبير، ضروري لرد الفتنة لأنه ترسانة البلد الوحيدة.

انا لا ازال موقناً ان الفتنة اللبرية على قوتها، واهية مقارنة بسنة ملل العقد. فتجهيز الدولة بالمؤسسات لا يقتصر على المجتمع المدني او السلطة القضائية المستقلة او البرلمان الفعال، بل يتم التأسيس أيضاً في داخل السلطة التنفيذية، بحيث تعني دولة المؤسسات ان غياب القائد لأي سبب كان لا يعني انهيار البلاد بأسرها. ويدرك، كل من يعرف الطاقم الاستشاري للرئيس المصري، اللطافات والكفاءات التي شاء له ان يدفعها الى الامام كؤسسة غنية يمكن اعتبارها اليوم قادرة على تقديم الجيل الكمل للانفتاح الذي بداه الرئيس.

وقد يكون العنصر الأهم في ضرورة احترام سنة الملل العقدية ان اللحم الذي يعيشه كل مواطن عربي قد يصير حقيقة. فحلم كل منا ان يرى، عاشقاً في احضانه، جاراً محترماً في الحارة، اميناً مستأثراً، رئيسه السابق. لا تعرف في العالم العربي رئيساً سابقاً هو ايضاً جار في الحارة، فإماً الموت، او الحبس، او المنفى، او الهرب، فاذا جاء في بلد عظيم كمصر رجل كهذا، فسيمثل ركناً أساسياً ومفخرة للشعوب العربية في بحثها عن دولة القانون والمؤسسات، لأنه سيمثل مرجعاً للديموقراطية وقاعدة محورها. ففي الرئيس السابق وحده هلاك الفتنة لأنها تجابه حينئذ مؤسسة وليس فرداً.

* مدير مركز الفقه الاسلامي وقوانين الشرق الاوسط في جامعة لندن (سواس).